The Maghreb
and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي
والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ – ١٧ فبراير ٢٠١٣

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،
بالدوحة – 17 و18 فبراير/شباط 2013

المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي

د. عادل مساوي

أستاذ باحث في الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس- السويسي في الرباط

أخذ البعد الدولي ملمحا أساسيا منذ بداية مسلسل انفجار الأزمة في شمال مالي، فبالرغم من تنامي حضور منطقة الساحل والصحراء في صلب الاستراتيجيات الدولية بعد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، ازداد تفاعل الأطراف الدولية مع المنطقة بعد تدخل حلف الناتو في ليبيا وهزيمة قوات الزعيم معمر القذافي، وتشتتها ومن ثم عودة مقاتلي الطوارق مدججين بعتادهم العسكري الثقيل وسيطرتهم على شمال مالي وانعكاس ذلك على موازين القوى العسكرية التي لم تكن في صالح القوات النظامية التابعة لحكومة باماكو، مما عجل بإعلان أحادي الجانب لاستقلال شمال مالي عن طريق الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وما خلف ذلك من تطورات اتسمت بدخول عناصر الحركات الجهادية المسلحة على الخط وإحكام سيطرتها على أجزاء مهمة من المنطقة، مما سيعقد من الوضع الأمني والسياسي داخل منطقة الساحل والصحراء.

في ظل تسارع وتفاعل الأحداث، لم تغب مواقف الأطراف الدولية تجاه مجريات الأوضاع في شمال مالي، فهكذا تجاذبت المجموعة الدولية بين موقفين رئيسين: الأول كان يدعو إلى ترجيح خيار الحوار والتفاوض والبحث عن الحلول الدبلوماسية الملائمة لاحتواء الأزمة. أما الموقف الثاني فكان مع الإسراع بتنفيذ الخيار العسكري من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وعودة الحكومة الشرعية لممارسة سيادتها على كامل التراب المالي.

بدون شك هذا المناخ الدولي الجديد، ساهم في بلورة توجهات متقاطعة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى، لدى القوى الدولية المختلفة تجاه تطورات الأوضاع في شمال مالي، لا سيما بعد قرار التدخل العسكري الفرنسي تحت طائلة استرجاع شمال مالي وطرد العناصر المسلحة.

إن تتبع ورصد وتحليل هذه المواقف الدولية أثناء اندلاع الأزمة وفي أعقاب التدخل العسكري الأخير. يدفعنا حتما إلى البحث عن تفسير المحددات والرهانات التي تحكمت في مواقف واستراتيجيات وسلوك هذه الأطراف الدولية حيال مجريات الأوضاع في هذا البلد الإفريقي. إلى جانب استجلاء السيناريوهات الممكنة وتداعياتها السياسية والأمنية على منطقة المغرب العربي في ظل التدويل والتدخل الخارجي.

أولا: شمال مالي في ظل الانشغالات الأمنية والاستراتيجية الدولية: لا يمكن أن نفصل بين مسألة تفاعل القوى الكبرى مع أزمة مالي، وبين حضور الانشغالات الأمنية داخل أجندات هذه القوى في إطار علاقتها بالقارة الإفريقية.

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تنبهت الإدارة الأمريكية إلى هذه المخاطر الأمنية عندما تعرضت سفارتاها في كل من كينيا وتنزانيا في عام 1998 لهجمات إرهابية من طرف تنظيم القاعدة. وسيستمر هذا الانشغال الأمني بخصوص إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 وما تلا ذلك من اهتزاز في العقيدة الأمنية للولايات المتحدة. وعليه عمدت واشنطن بالقيام بعدد من المراجعات مست تعريف الأخطار المحدقة بأمنها القومي. ففي وثيقة الأمن القومي لعام 2002 تم التركيز على مواجهة التهديدات والمخاطر القادمة من الدول الفاشلة وعلى رأسها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ومن أجل تفعيل هذا التوجه تم تبني مبادرة الساحل بغرض التصدي للإرهاب وتمكين دول الساحل بعدد من المساعدات العسكرية من أجل تعزيز مراقبة حدود كل من مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا أمام تنامي تسلل الطوارق وعناصر الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة. وفي عام 2005 تم تدشين الشراكة العابرة للصحراء لاحتواء الإرهاب بتخصيص غلاف مالي سنوي حدد ب مائة مليون دولار سنويا، وتوسعت هذه المبادرة بضم كل من المغرب والجزائر وتونس والسنغال ونيجيريا من أجل المشاركة في إرساء الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

وبالنظر للأهمية المتنامية للمسألة الأمنية الإفريقية، شرعت الولايات المتحدة في 2007 بوضع خطة لتشييد قاعدة عسكرية أمريكية بإفريقيا، تروم متابعة الأوضاع الأمنية والعسكرية داخل إفريقيا بغرض التدخل من أجل حماية مصالحها الحيوية. فأمام رفض وممانعة عدد من الدول الإفريقية لاستقبال هذه القاعدة. تم تأجيل نقلها عن طريق ضمها إلى القاعدة العسكرية الجهوية في أوروبا بألمانيا بشتوتغارت.

الولايات المتحدة الأمريكية استخلصت الدروس من التجارب السابقة في كل من الصومال وأفغانستان والعراق. بأن الإبقاء على نماذج هذه الدول المنهارة من شأنه أن يصدر الإرهاب ويوسع من دائرة التهديدات العابرة للحدود التي قد تهدد مصالحها في كل أرجاء العالم. الأمر الذي يعطي تفسيرا منطقيا لحضور منطقة الساحل والصحراء كأولوية أمنية في التصور الاستراتيجي الأمريكي خلال السنوات الأخيرة.

فمع انهيار نظام القذافي وتدفق مخزون سلاحه بشمال مالي، أعلنت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، في 5 أبريل/ نيسان 2012 وهم المحاربون الطوارق القادمون من ليبيا انفصالهم عن مالي ورفعوا العلم الخاص بدولتهم، معتبرين أن إقليم أزواد قد انفصل عن شمال مالي، وتبلغ مساحة الأزواد 822 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل مساحة فرنسا وبلجيكا معا. وتخندق رجال تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي على ضفاف نهر النيجر. وبذلك، سيطرت على الأوضاع في شمال مالي ثلاثة فصائل رئيسية:

"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" و"جماعة أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة في الغرب الاسلامي". إضافة إلى حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" و"حركة بوكو حرام" التي تبنت مجموعة من العمليات الإرهابية داخل نيجيريا. كما أعلنت عن تحالفها مع تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي.

أما تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي فقد تأسس من بقايا العناصر القتالية في الجزائر أثناء العشرية السوداء التي فرت نحو الحدود الجزائرية المالية والنيجرية فعمدت إلى تأسيس نواة مسلحة وتأسيس علاقات اجتماعية مع العناصر الطارقية عن طريق المصاهرات، إضافة إلى بناء علاقات مصالح مع أطراف الجريمة المنظمة التجارة غير المشروعة، وقد أعلنت هذه المجموعة القتالية انضمامها إلى تنظيم القاعدة العالمي. فوجود التنظيم في شمال مالي مكنه من تحقيق هدفه الرئيسي، وهو محاربة الغرب، باعتباره عدوا استراتيجيا، وذلك بأن يحقق التنظيم تواصلا جغرافيا غير منطقة الصحراء والساحل بالتمركز في ليبيا: الجبل الأخضر، ومصراتة، وطرابلس، ثم التمركز في شمال مالي، وعلى طول حدود مالي مع موريتانيا بـ 900 كلم، وفي الجهة الغربية من جهة المغرب.

أمام انفجار الأوضاع في شمال مالي، فإن الموقف الأمريكي لم يخرج عن إطار التحذير من تزايد أعمال التطرف والجريمة المنظمة وارتفاع عمليات اختطاف الأجانب من طرف تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتوسيع العمليات الإرهابية إلى دول الجوار. فهذا الأمر يتطلب مزيدا من تنسيق الجهود مع دول الساحل لتطويق شبكات الإرهابيين والجريمة المنظمة. فواشنطن لم تخف تأييدها للحل والتدخل العسكري شريطة الالتزام بآلية معينة وتوقيت محدد. فالأمريكيون يريدون أولا عودة حكومة مالية شرعية تنبثق عن صناديق الاقتراع. أما الفرنسيون فيريدون عملا عسكريا حاسما وسريعا لأن حركة أنصار الدين والقاعدة في المغرب الإسلامي وباقي التنظيمات الأخرى لن تسمح بإجراء انتخابات في شمال مالي، مما سيحول دون قيام حكومة مالية شرعية تمتثل لتدخل عسكري دولي.

فقبل اتخاذ قرار التدخل العسكري، كانت واشنطن تدفع باتجاه معالجة الأزمة في شمال مالي باتباع استراتيجية متكاملة تقوم على المواءمة بين معالجة الوضع الإنساني والسياسي بما فيه مسألة الإرهاب وعودة الشرعية واستمرار المفاوضات مع الشماليين في مالي والحكومة المركزية تحت الرعاية الإقليمية. كما شدد الموقف الأمريكي على ضرورة الإعداد المسبق للخيار العسكري بمزيد من التنسيق مع الأطراف الإفريقية والدولية من أجل ضمان التمويل اللازم لهذه الحملة، دون تناسي أهمية إنجاح العملية السياسية بعودة الشرعية الدستورية للبلاد وإبلاء الأهمية للوضع الإنساني المتفاقم.

واستمر الموقف الأمريكي على هذا المنوال حتى داخل مجلس الأمن، عندما تضمن القرار الدولي 2085 هذه المقاربة الوسطية التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة رومانو برودي، إلى جانب خيار استعمال القوة لحل الأزمة.

أما عندما قررت فرنسا أخذ المبادرة في تنفيذ قرار الحرب في 11 يناير/ كانون الثاني 2013، فلم تتردد الولايات المتحدة في دعم الخطوة الفرنسية سياسيا ولوجيستيكيا، بالرغم من طابعها الفجائي في التوقيت والإعداد. وفي نفس الوقت يروم الدعم الأمريكي لباريس الاستمرار في نفس النهج أثناء التدخل الفرنسي والبريطاني في ليبيا، فواشنطن تفضل التدخل عن بعد في إطار ما يسمى Leading from the back أي أن تقود من الوراء؛ مما يعني أن القيادة لها حضور على الأرض وهي غير مستعدة أن تضحي بمصالحها الاستراتيجية والأمنية في المنطقة دون أن تكون حاضرة في المجهود الحربي.

2- **فرنسا:** لقد شهدت السياسة الفرنسية الإفريقية خلال العقدين الآخرين نوعا من التحول في توجهاتها ومحدداتها، إلى درجة المساس بنفوذها ومصالحها التقليدية في القارة الإفريقية، والتي ظلت تحتل مكانة خاصة ضمن أجندة السياسة

الخارجية الفرنسية منذ الإعلان عن تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958. خلال هذه الفترة الممتدة من أواسط تسعينيات القرن الماضي إلى الآن، تأرجحت السياسة الفرنسية بين طابع الانكفاء والتراجع وبين عودة خيار التدخل والاهتمام بشؤون القارة الإفريقية. فخلال المرحلة الأولى تبنت الدبلوماسية الفرنسية لخطاب يدعو إلى حث الأنظمة الأفريقية على إحداث تغييرات سياسية وديمقراطية إذا أرادت أن تستمر مساعدات فرنسا لها (مؤتمر لابول 1990) وكان لهذه السياسة وقع على مجموعة من القرارات الفرنسية تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والتي تميزت بالتردد واللامبالاة (أزمة رواندا 1994). ثم تطورت إلى شكل من الانسحاب التدريجي من عدد من القضايا والأزمات التي كانت تعج بها القارة إلى حدود عام 2002. والتي شكلت منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية وبحثها عن موطئ قدم جديد لها. ولا زالت هذه السياسة مستمرة حتى مجيء الرئيس نيكولا ساركوزي إلى السلطة (ربيع 2007) والذي طبعها بمقاربته الخاصة لتحسين أدائها وسعيه لربط سياسة باريس الأفريقية أكثر بالاتحاد الأوروبي. وكذا العمل على تعزيز الحضور الفرنسي بشكل آحادي كالتدخل في تشاد 2007، وساحل العاج 2012.

أما في منطقة الساحل والصحراء، فيعود الحضور والتأثير الفرنسي فيها لعدة عوامل: منها وجود اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني مع معظم دول المنطقة (تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر)، ناهيك عن وجود قوات عسكرية فرنسية في كل من ساحل العاج، تشاد، بوركينافاسو والسنغال. ثم الخبرة التاريخية بشؤون المنطقة بحكم العوامل الاستعمارية والثقافية وارتباط المنطقة بشبه مربع النفوذ الفرنسي التقليدي (Pré-carré) وفرنسا الإفريقية Françafrique في منطقة إفريقيا الغربية.

فالمنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل انفجار الأوضاع فيها، كان يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دول المنطقة دون تورط القوات الفرنسية مباشرة، وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البنيات المؤسساتية داخل هذه الدول انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب. ففي شمال مالي مثلا وبالتعاون مع الحكومة المركزية، استحدث برنامج حول السلم والتنمية والنهوض بالأوضاع في شمال مالي PSPSDN ما بين الفترة الممتدة 2010 إلى 2011 ويهدف هذا المخطط إلى ربط منطقة شمال مالي بالسلطة المركزية بتقسيم المنطقة إلى 11منطقة مع تخصيص مساعدات تهم دعم البنيات التحتية العسكرية وتزويد الجيش بالعتاد والذخيرة. مع تخصيص غلاف مالي من قبل الوكالة الفرنسية للتعاون الدولي AFD لدعم المشاريع الفلاحية المحلية وتزويد المناطق المهشمة بالكهرباء وبناء الأسواق والمستشفيات. هذا التعاون الفرنسي المالي كان يرمي بالأساس إلى احتواء توغل عناصر القاعدة في هذه المناطق الفقيرة والحد من التهريب والتجارة غير المشروعة.

ولكن بعد أن تدفق السلاح الليبي نحو شمال مالي، وما تبع ذلك من انفصال الشمال ودخول الجماعات المسلحة الإرهابية في هذا الإقليم، بدا الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العاجل لاحتواء الوضع قبل استفحاله، وتحول شمال مالي إلى معقل جديد للعناصر الارهابية؛ بعد أن أدركت السلطات الفرنسية تماديها مع هذه العناصر المسلحة فيما يتصل بابتزازها في موضوع الفديات الضخمة نتيجة اختطاف الرعايا الفرنسيين. فقد تحركت الدبلوماسية الفرنسية بفاعلية على صعيد الأمم المتحدة وإقناع أطراف مجلس الأمن الدولي بضرورة السماح بالتدخل العسكري وحشد تأييد الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المتخصصة لخطورة ما يحدث من عنف وتهديد للتراث الثقافي في شمال مالي، بحيث أعلنت المديرة العامة لمنظمة اليونسكو - ايرنا بوكوفا - عن عميق قلقها وبالغ أسفها إزاء أعمال التدمير التي لحقت بثلاثة مقامات، تمثل جزءا من موقع التراث العالمي في مدينة تنبكتو بمالي، ووجهت نداء إلى المتحاربين بأن يكفوا فورا عن ممارسة الهدم هذه. كما وافقت لجنة التراث العالمي على طلب حكومة مالي بإدراج تنبكتو ومقام الأسكيا في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. ويرمي هذا القرار إلى زيادة التعاون والدعم للمواقع المعرضة للخطر جراء النزاع المسلح في مالي.

في ظل الانتظار الدولي تجاه ما يحدث في مالي، جاء القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا، بفعل تسارع الأحداث في المنطقة والتي أضحت تهدد المصالح الفرنسية. فتقدم مقاتلي الشمال إلى مشارف باماكو، انفجار الأوضاع الأمنية في جمهورية إفريقيا الوسطى، تخوف باريس من انتقال عدوى النزاع إلى النيجر حيث المصالح الفرنسية القوية ثم استمرار الخلاف الإفريقي حول مسألة المشاركة عسكريا في مالي. حرص الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا هولاند أن يظهر بمظهر الرئيس القوي القادر على اتخاذ قرار خارجي بالتدخل عسكريا وإرسال جنود فرنسيين خارج التراب الفرنسي. كل هذه العوامل مجتمعة استعجلت التدخل الفرنسي عسكريا.

الموقف الفرنسي المفاجئ أحدث ضجة لدى دول الطوق والمجموعة الدولية بما فيها الدول المعنية بالمسعى الدولي للحل في مالي، لا سيما أن قرار شن الضربات العسكرية الفرنسية نفذ قبل الآجال المتوافق عليها من قبل الفاعلين الدوليين والذي كان مرتقبا في خريف 2013 على أبعد تقدير.

وضع التدخل العسكري الفرنسي، الذي تجاوز مطلب التنسيق مع الأمم المتحدة والإكواس المعنية مباشرة بالقرار الأممي الذي يشرع للتدخل، المجموعة الدولية أمام الأمر الواقع، إذ لم تتردد واشنطن وبروكسيل في التعبير عن جهلهما بتوقيت التدخل الفرنسي، وراحا يجاريان بعد ذلك الموقف الفرنسي، في حين تحفظت موسكو وبكين على الكيفية التي نفذ بها التدخل بعيدا عن إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. بينما سارعت قوات الإكواس التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا إلى الإعلان عن حالة الطوارئ لانتداب قوة إفريقية وفق القرار الأممي 2085 واللحاق بالقوة الفرنسية.

ومن أجل تدارك الأمر بادرت باريس، للبحث عن الغطاء القانوني لتدخلها، وهي الاعتماد على قرار مجلس الأمن وطلب الحكومة المالية. وتعبئة التأييد الدولي والدعم اللوجستيكي من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا، وفسح المجال للتنسيق مع القوات المالية والإفريقية للمشاركة في استعادة شمال مالي وطرد العناصر الإرهابية. ففرنسا تدرك تماما أن ليس بمقدورها لوحدها أن تقود العمليات العسكرية، بل تعتبر أن استراتيجية محاربة الإرهاب يجب أن تتم في إطار جماعي. ولكن فرنسا بسلوكها العسكري الأخير في مالي تريد أن تتموقع أكثر أمام الوجود الأمريكي المنافس لها وتعود بقوة إلى منطقة نفوذها التقليدي وحديقتها الخلفية في إفريقيا الغربية، بعد استعادت الثقة بنفسها في حربها الجوية في ليبيا.

ومن جانب آخر، أعاد التدخل الفرنسي في مالي إلى الواجهة من جديد النقاش داخل الأوساط العلمية والسياسية حول مسألة القطع مع إرث "الفوكارية" والعلاقة الأبوية والخاصة بين فرنسا وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء منذ أكثر من خمسة عقود. فبالرغم من الوعود التي قدمها الرؤساء الفرنسيون السابقون بوضع حد لمسألة فرنسا-الإفريقية عن طريق بناء علاقات مؤسساتية وقانونية، إلا أن المحدد الخاص في هذه العلاقة ظل مركبا بنيويا لم تستطع الدولة الفرنسية أن تتخلص منه؛ لأن باريس تعي تماما أن حضورها ونفوذها في إفريقيا، هو أحد العناصر المهمة التي تستمد منها قوتها على الصعيد الدولي، إلى جانب كل من عضويتها الدائمة داخل مجلس الأمن الدولي وامتلاكها للسلاح النووي ودورها في البناء الأوروبي، ومن ثم، فإن نفوذها في أفريقيا يعد عاملا مهما في التأثير في لعبة موازين القوى الدولية.

3- **الاتحاد الأوروبي:** راكم الاتحاد الأوروبي كمنظومة جهوية خبرة في مجالي التدخل وتدبير الأزمات والنزاعات داخل عدد من المناطق في العالم. وقد استأثرت إفريقيا بنصيب مهم من هذه التجربة، فعلى سبيل المثال انضم الاتحاد الأوروبي لجهود الأمم المتحدة لإرساء السلام في الكونغو الديمقراطية بإرسال قوات فرنسية وألمانية لإقليم – أوتيري- خلال عام 2003، تحت اسم عملية Artémis والتي خلفت أصداء إيجابية بعد عودة نوع من الهدوء النسبي لهذه المنطقة المضطربة إثنيا ونجاحها في الحد من تأثير الميلشيات المسلحة. وتواصلت الجهود الأوروبية بفضل فرنسا بالمشاركة بمهمة عسكرية ثانية تحت اسم EUROR في يوليو/ تموز 2006 بغرض الحرص على استتباب الأمن لإجراء الانتخابات الرئاسية والتي أعطت الفوز للرئيس الحالي جوزيف كابيلا.

من جانب آخر، دعم الاتحاد الأوروبي ماليا قوات AMISOM التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال منذ 2007، وساهم كذلك في تدريب جنود تلك القوات عبر توظيف آلية EUTM عن طريق مشاركة بريطانية وإيطالية.

وفي أعقاب اندلاع الأزمة في مالي، بادر الاتحاد الأوروبي إلى تبنى مقاربة شمولية، ففي مارس/ آذار 2011 أقر المجلس الأوروبي استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين الموضوعين. وأمام انشغال بروكسيل بتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية دعت اللجنة التنفيذية الأوروبية في 23 يوليو/ تموز لتفعيل هذه الاستراتيجية. وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة في كل من موريتانيا، النيجر، ومالي بتخصيص ما قدره 600 مليون يورو كمساعدة مالية في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2013. وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية:

1. التنمية، الحكامة الجيدة وحل النزاعات؛

2. العمل الدبلوماسي والإنساني؛
3. الأمن وإقرار دولة القانون؛
4. محاربة التطرف والعنف.

ولاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس البعثة المدنية في الساحل والمعروفة ب EUCAP وذلك ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة PESDC. وتم تمكين هذه البعثة بمهمة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب مواجهة المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي والأزمة الغذائية التي تهدد معظم دول المنطقة.

أمام حقيقة التباين في التصورات بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بخصوص قضايا الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. فإن إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الأفريقية ما زالت تكتنفه عدد من العقبات والعراقيل منها: الخلاف بين البلدان الأوروبية حول تحديد الأولويات الجغرافية، ففي مقابل توجه فرنسا نحو الجنوب هنالك توجه ألماني نحو الشرق. إلى جانب تباين الأولويات والمصالح السياسية بينها وبين ألمانيا التي تنظر لأفريقيا كرهان مستقبلي لحصولها على مقعد دائم داخل مجلس الأمن الدولي. ثم معارضة فرنسا لتوجهات الدول الشمالية والإسكندنافية (الدنمارك، السويد) الغير العارفة بالحقائق الأفريقية حسب المنظور الفرنسي.

ففي ظل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فإن موقف الاتحاد الأوروبي مرشح لمزيد من التفاعل مع التطورات التي تحدث على الأرض. خصوصا إذا وضعنا في الحسبان قدرة فرنسا على تعبئة الاتحاد الأوروبي بالنظر للمساهمة التاريخية لفرنسا في مسيرة الاتحاد الأوروبي؛ وهو الذي سيمكن الجانب الفرنسي من التأثير على سياسة أوروبا في مجال تدخلاتها الدولية وبالضبط داخل الساحة الإفريقية، فقد نجحت باريس في تمرير عدد من تصوراتها ومواقفها لدعم جهود الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية في إفريقيا وفي إقناع الدول الأعضاء بشأن تنسيق جهوده مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال الأمن وإدارة الأزمات كالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي.

الاتحاد الأوروبي أضحى معنيا بتطورات الوضع داخل مالي، فعامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال...)، سيحتم على هذا الأخير نوع من التواجد ومراقبته للوضع، لأن ذلك سيكون أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا والتي تهدد استقرار أوروبا وعلى رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا: الأزمة في مالي والرهانات التنافسية على مناطق النفوذ الاقتصادي: لا يمكن حصر اهتمام القوى الكبرى بتطورات الأوضاع في مالي بفعل الدواعي الأمنية فقط، بل الأمر يتعدى ذلك إلى دواعي جيو–اقتصادية لها صلة مباشرة بالتنافس فيما بينها من أجل الظفر بعدد من الاحتياطات البترولية والغازية والمعدنية وعلى رأسها اليورانيوم في منطقة الساحل والصحراء.

1- **البترول:** تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن حكومة الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري منحت عقود للتنقيب على النفط لست شركات أجنبية مختلفة. فالانتشار المتعدد الجنسيات لهذه الشركات النفطية يوضح بجلاء حضور هذه المنطقة في الأوليات الاقتصادية لهذه الأطراف الدولية. فإلى جانب الشركات الوطنية هنالك شركات أجنبية متواجدة في أربعة دول فمثلا كل من Elfو Exxon وChevron تعاقبت على اكتشافات الاحتياطات النفطية منذ السبعينيات. فالأطماع النفطية في منطقة حوض تاودني Taoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقا نحو إقليم مالي أثبت وجود احتياطات مهمة من النفط. فموريتانيا منذ مطلع 2000 استقبلت عددا مهما من الشركات النفطية الأجنبية نذكر منها: توتال Total الفرنسية، وRespol الاسبانية وWinter Shall الألمانية وهي الذراع البترولية للمجموعة الصناعية الكيميائية BASF.

الجزء المالي من الحوض يحظى باهتمام أيضا بعدد من الشركات هو الآخر وعلى رأسها الشركة الإيطاليةENI بالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك، اللتان تنقبان في المركب 7 و11. أما في باقي الأحواض الأخرى (نارا، كاربان في جاو، تامسنا، ليلومدن) فقد تم استغلالها من طرف شركات صغيرة في انتظار عقد شراكات مع شركات كبرى، واحتمال وصول شركة Tullow Oil التي تنقب في حقول واسعة داخل أوغندا وغانا.

بالنسبة لتشاد والنيجر فقد شهدت هيمنة كل من الشركة الصينية CNPC والشركات الأمريكية Exxon وChevron والشركة الماليزية Petronas التي تنقب في حقل دوبا في جنوب تشاد وينتج هذا الحوض النفطي ما

بين 150000 إلى 2000 برميل يوميا ويصدر عبر أنبوب نفطي نحو مدينة كريبي في جنوب الكاميرون. وفي النيجر تمتلك الشركة الكندية رخصة للتنقيب في منطقة تينيري إلى جانب سيطرة الشركة الصينية.

2- **اليورانيوم:** عاد الاهتمام الدولي من بيورانيوم النيجر إلى الواجهة الدولية، بفعل أهمية هذه المادة الاستراتيجية في تشغيل المفاعلات لإنتاج الطاقة النووية. لقد شرع النيجر باستغلال مناجم اليورانيوم منذ 1967 وبالضبط منجم آرليت، ويعد الآن النيجر إحدى الدول الأربع الأكثر تصديرا في العالم للكعك الأصفر (اليورانيوم المركز) ففي سنة 2008 احتل الرتبة الرابعة (3300 طن سنويا) بنسبة 8.7 بالمائة وراء كازاخستان وأستراليا وكندا. واحتل استغلال اليورانيوم بالنيجر مكانة محورية في الصراع السياسي على السلطة سواء تعلق الأمر بالصراع بين السلطة المركزية ومتمردي الطوارق والصراع بين الرؤساء المتعاقبين وحصة شركة AREVA الفرنسية.

لا شك أن فرنسا كانت سباقة في عملية الاستئثار بمعظم مناجم اليورانيوم بالنيجر. فشركة AREVA تتزود بحاجياتها من اليورانيوم المركز النيجري بما نسبته 40 بالمائة (حوالي 120 ألف طن) من أجل تزويد المفاعلات النووية الفرنسية بحاجياتها لإنتاج الطاقة. فأمام تزايد الاهتمام العالمي بهذه المادة الاستراتيجية ، وبالرغم من المخاطر التي تسببها هذه المادة، فإن اليورانيوم أضحى رهانا كونيا لا سيما بعد أن توقعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ازدياد إنتاج القوة النووية في العالم بمعدل 20 بالمائة خلال 2030. فالوكالة تتوقع ازدياد 450 مفاعلا نوويا في أفق 2030، منها 100 في الصين، 40 في روسيا، و30 في جنوب إفريقيا و30 أخرى في الهند. ناهيك عن الولايات المتحدة الأمريكية فهي سائرة في تطوير القطاع النووي من أجل الأغراض السلمية وهي تحتاج إلى حوالي 1000 مفاعل نووي مزود باليورانيوم.

ففي خضم هذه المنافسة الدولية تسعى الصين لمزاحمة النفوذ الفرنسي على هذه المادة في النيجر والعمل على الحد من احتكار المجموعة الفرنسية –AREVA- المدعومة دائما من قبل الدبلوماسية الفرنسية. فهكذا نجحت الشركة الصينية Somina في انتزاع ترخيص للتنقيب في مناجم أزليك. وفي أعقاب زيارة الرئيس الصيني للصين للنيجر(4-6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010) تم التوقيع على صفقة قدرت ب،53 مليار دولار بين مجموعة AREVA وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وذلك من أجل استلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم من- منجم إيمورارن- على مدار عشر سنوات. هذا العقد أنهى احتكار شركة أريفا في بيع وتصدير اليورانيوم النيجري.

ومن أجل تقليص قدرة تنظيم القاعدة على تجنيد سكان الطوارق المتاخمة لمناجم اليورانيوم، بغية المساهمة في عمليات اختطاف العاملين الفرنسيين والأجانب في هذه المناطق والعمل على افتدائهم بمبالغ مالية باهظة. سارعت مجموعة أريفا إلى القيام بخطوة وقائية لكسب تعاطف هذه الفئة السكانية المنتمية إلى الطوارق وذلك بتوظيف المتمرد السابق في حركة الطوارق النيجرية – محمد أغ أكوني- كرئيس لمجلس إدارة منجم – إيمورارن.

فبناء على ما تقدم، يبدو أن ازدياد الرهانات التنافسية الاقتصادية على النفط والمواد المعدنية الاستراتيجية هي عوامل مهمة لتفسير إصرار الحكومة الفرنسية على تسريع تنفيذ عملية - الهر الأسود- وذلك من أجل التموقع أكثر أمام المنافسة الأمريكية الأوروبية والصينية والعودة بقوة وبثقل دولي جديد إلى منطقة نفوذها التقليدي.

ففي ظل نجاح القوات الفرنسية في تحرير معظم مدن شمال، واستمرار رحى الحرب في مطاردة العناصر المسلحة المنسحبة إلى منطقة إفوغاس يبقى السؤال مطروحا حول ما هي السيناريوهات المحتملة حيال تطورات الوضع في مالي؟

ثالثا: السيناريوهات المحتملة في الأزمة المالية: في ظل التفاعلات الأخيرة للأزمة المالية بعد دخول القوات الفرنسية وإحكام سيطرتها على بعض المناطق، يبدو أن مالي مفتوحة على مجموعة من السيناريوهات المحتملة، والتي قد تحولها التطورات القادمة إلى حقائق على الأرض. وقد تتأرجح هذه السيناريوهات بين ثلاثة منها سيناريو الانحدار والتدهور، سيناريو تراجع العناصر المسلحة والسيناريو الأخير هو عودة الاستقرار والتعاون الأمني.

1- **سيناريو الصومالة والأفغنة:** هذا السيناريو قد يرجح من كفة انحدار مالي إلى أفغانستان أو صومال جديدة. ، فبالرغم من الانتصار العسكري الفرنسي السهل والذي تجسد في استعادة معظم مدن الشمال المالي، أعقب ذلك نوع من الانسحاب لكل العناصر المسلحة، والذي فسره البعض على أنه نوع من الانسحاب التكتيكي للملمة صفوفها من أجل

الاستعداد لحروب عصابات طويلة تستنزف فيها القوات الفرنسية والإفريقية. وقد بدأت بوادر هذا السيناريو تظهر بتسجيل عدد من العمليات الانتحارية ووضع الكمائن للقوات العسكرية وهذا يذكرنا بالنموذج الصومالي والأفغاني أثناء تدخل القوات الأمريكية في هذين البلدين. ما يعزز من احتمال نجاح هذا السيناريو هو بعض المؤشرات نذكر منها: عدم قدرة القوات الإفريقية على القيام بمهامها لوحدها (استعداد فرنسا للانسحاب من مالي في متم شهر مارس) على صعيد إرساء عملية السلام، لا سيما وأن هذه القوات الإفريقية أثبتت فشلها في كل من دارفور والصومال. ضعف الجيش المالي وتراجع مقدراته القتالية والعسكرية، فهو جيش انقلابي وفي نفس الوقت منقسم إثنيا.

احتمال انفجار الأوضاع الداخلية في مالي بفعل التعدد الإثني (19 اثنيه) موزعة بين الفولان والسونغاي والطوارق... وما يعزز هذا التخوف، الأعمال الانتقامية التي ارتكبتها عناصر من الجيش المالي المرافق للجيش الفرنسي ضد العناصر الطارقية المتهمة بدعم أنصار الدين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. كما أن احتمال انتقال عدوى عدم الاستقرار إلى دول الجوار واردة بحكم انتقال جزء كبير من العتاد العسكري الليبي إلى تشاد عن طريق قبائل -التبو- في ليبيا والمرتبطة جغرافيا واثنيا بنظيرتها في تشاد. وما قد يرسخ من هذا السيناريو الصومالي والأفغاني على المدى المتوسط والطويل هو تحول شعور الماليين إلى التعاطف مع هذه العناصر المسلحة، خصوصا بعد تخلصهم من مرحلة الشعور بالتحرر إلى مرحلة الشعور بالاحتلال على غرار التجربة الأمريكية في كل من الصومال، أفغانستان والعراق.

2- **سيناريو فشل مشروع الجماعات المسلحة:** يبدو أن هنالك جملة من العناصر والمؤشرات من شأنها أن ترجح من سيناريو استبعاد قدرة هذه العناصر والحركات إلى العودة لتأسيس كيان مستقل بشمال مالي وفق تصورتها الجهادية والمتطرفة. فغلبة التدين الصوفي لدى غالبية سكان شمال مالي، يطرح صعوبات في تقبل والتفاعل مع عدد من الأفكار المتطرفة التي حاولت أن تطبقتها هذه الحركات (قطع الأيادي، تطبيق الحد، هدم الأضرحة...). ثم غياب حركة محلية قوية تحتضن عناصر القاعدة، عكس تجربة طالبان والتي كانت تتحكم عمليا في معظم الأراضي الأفغانية وهي من آوت زعيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن. في حين يعتبر سكان شمال مالي هؤلاء عناصر دخيلة وأجنبية. الخبرة التاريخية لفرنسا في المنطقة من شأنها أن تساعد كثيرا على القضاء على هذه الحركات، فمعرفة الجيش الفرنسي بالمنطقة معرفة دقيقة، ففرنسا هي من وضعت خرائط المنطقة برمتها. فوجود صحراء شاسعة ستسهل من مهمة الطيران لقصف مواقع هذه الحركات بسهولة، إضافة إلى أن التحكم في آبار المياه قد يساعد على هروب ومغادرة هذه العناصر للمنطقة. افتقاد هذه الحركات المسلحة لقواعد خلفية بفعل إجماع دول الطوق على معارضتها، عكس حركات طالبان التي كانت تحصل على دعم باكستاني وإيراني وروسي لاستنزاف الوجود الأمريكي. علاوة على ذلك، المناخ الإقليمي الذي أفرزته الثورات العربية، والمتمثل في غياب تعاطف في العالم وشمال إفريقيا مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، لأن وجود هذه التنظيمات يعطي دائما مبررات ومسوغات أكثر للتدخل الأجنبي، إلى جانب رفض العالم العربي لمغامرات من شأنها أن تشوش على التجارب الديموقراطية التي جاء بها الربيع العربي.

3- **سيناريو عودة الاستقرار وتكريس التعاون الإقليمي:** في ظل هذا السيناريو، يبدو أن هناك احتمال انخراط الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في مالي وذلك بإرسال قوات لحفظ السلام في هذا البلد الإفريقي. ومن المرتقب أن عملية بناء السلام سوف تستلهم من التجارب السابقة للأمم المتحدة بتبني الحد من التعبئة، نزع الأسلحة، وإعادة إدماج المليشيات والعناصر المتمردة، وبناء الجيش المالي على أسس جديدة، وتدشين عملية سياسية من أجل المصالحة الوطنية تستوعب كل المكونات الاجتماعية والاثنية للشعب المالي، عن طريق التفكير في خلق نظام فيدرالي قادر أن يقدم حلولا للتباينات المناطقية. ومن أجل تسهيل عودة الاستقرار إلى مالي يظل خيار انخراط الأطراف الإقليمية إلى هذا المجهود أما ضروريا. فالمنطقة تعيش على محلفات ما بعد انهيار نظام القذافي الذي كان يمتلك خبرة في مجال إطفاء الحرائق في هذه الدول وفي نفس الوقت إشعالها إذا دعت الضرورة لذلك. من هنا تأتي أهمية وحتمية إحياء اتحاد المغرب العربي، لا سيما في ظل المخاطر الأمنية الجديدة القادمة من المنطقة (احتمال تفرق وفرار الجماعات المسلحة للدول المجاورة بعد دخول القوات الفرنسية) وكذا التفاعل والتأثير والتأثر بين الفضاء المغاربي والفضاء الساحلي، لأن المنطقة لم تعد تحتمل إنشاء كيانات صغيرة في المنطقة لأن خلقها يعني المزيد من التوتر الأمني وغياب الاستقرار لدى دول الجوار، وهذا يستوجب مزيد من التعاون الأمني الجهوي بين اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا للحيلولة والحد من تنامي التدخل الأجنبي في المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء.